حملة – المركز العربي
لتطوير الإعلام الاجتماعي
7amleh - The Arab Center for
the Advancement of Social Media

تكثيف المراقبة في القدس الشرقيّة

منذ تشرين الأول 2023

كانون الأول 2024

حملـــة - المـركز العـربيّ لتطويـر الإعـلام الاجتمـاعيّ
كانون الأول 2024

تكثيف المراقبة في القدس الشرقيّة منذ تشرين الأول 2023

تصميم: مجد شربجي
ترجمة: ربى سمعان، جلوكال للترجمة والحلول اللغوية

رُخّص هذا الإصدار بموجب الرّخصة الدوليّة: نَسب المُصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي
للاطلاع على نسخة من الرّخصة، يُرجى زيارة الرابط التّالي:
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

اتصلوا بنا:
البريد الإلكتروني: info@7amleh.org
الموقع الإلكتروني: www.7amleh.org
الهاتف: +972 (0) 7740 20670

جدونا على وسائل التواصل الاجتماعيّ 7amleh

فهرس

مقدّمة 4

المراقبة وإحكام السيطرة الإسرائيليّة على القدس الشرقيّة 4

المنهجيّة 7

النتائج الأوليّة 7

العواقب على حقوق الإنسان 8

حرية التنقّل 8

حرية التعبير 11

المراقبة والمضايقة من قبل أفراد 15

تداعيات الترهيب 15

الحق في الخصوصيّة 16

توصيات سياساتيّة 18

إلى صنّاع القرار والجهات المسؤولة عن الامتثال للواجبات الدوليّة 18

للمجتمع المدنيّ 19

لشركات القطاع الخاص 19

مقدّمة

يُعنى هذا البحث بموضوع تكثيف المراقبة الرقمية وإحكام السيطرة في القدس الشرقيّة منذ السابع من تشرين الأول 2023. أجرى الباحثون 15 مقابلة مع فلسطينيّين وفلسطينيّات مقدسيّين في تموز وآب عام 2024، وأجروا أيضًا استطلاعًا إلكترونيًا شارك فيه 502 فلسطينيّ وفلسطينيّة مقدسيّ/ة بين شهريْ أيلول وتشرين الأول 2024. تشير نتائجنا إلى أنّ المراقبة وجهود إحكام السيطرة، على الشبكة وخارجها، ازدادت بشكلٍ أُسيّ منذ السابع من تشرين الأول، 2023. معدّلات الاعتقال بلغت أعلى مستوى على الإطلاق، إذ يقبع الآلاف في السجون الإسرائيليّة، حيث يتعرّضون للإساءة والتعذيب، دون أن تتمّ محاكمة البعض منهم. تعرّض مئات آخرون للإقالة من عملهم وللفصل والاستبعاد من المؤسّسات التعليميّة، أو أنّهم عجزوا عن الذهاب إلى العمل والعودة منه بسبب المراقبة والسيطرة على الشبكة وخارجها. يفصّل التقرير عواقب هذه التطوّرات على الحقوق السياسيّة والمدنيّة للمقدسيّين والمقدسيّات الفلسطينيّين.

المراقبة وإحكام السيطرة الإسرائيليّة على القدس الشرقيّة

احتلّت القوات الإسرائيليّة الضفة الغربيّة وضمّت القدس الشرقيّة إليها فعليًّا عام 1967 (وقانونيًّا عام 1980). منذ ذلك الحين، عُرّف سكّان المدينة الفلسطينيّون بموجب القانون الإسرائيليّ كمقيمين دائمين لدولة إسرائيل، وليس كمواطنين فلسطينيّين في القدس المحتلّة. كمقيمين دائمين، لا يحظى المقدسيّون الفلسطينيّون بأيّة حماية لحقوقهم المدنيّة الأساسيّة، بما في ذلك، الحق في الخصوصيّة- وهي واجب على إسرائيل الامتثال له، باعتبارها قوة احتلال، تجاه السكان القابعين تحت الاحتلال، وفقًا للقانون الدوليّ.[1] بدلًا من ذلك ، يخضع هؤلاء السكّان لسيطرة وزارة الأمن القوميّ والشرطة الإسرئيليّة، وهما الكيانان الرئيسيّان المسؤولان عن فرض السّيطرة وتنفيذ السياسات الإسرائيليّة في القدس الشرقيّة. تشير نتائج الاستطلاع إلى أنّ هذه الممارسات أثّرت على ثقة المقدسيّين والمقدسيّات فيما يتعلّق بحماية معلوماتهم الشخصيّة وخصوصيتهم. أفاد 37.4% من المستطلعين بأنّهم غير واثقين إطلاقًا من أنّ معلوماتهم وخصوصيّتهم محميّة على الشبكة، بينما أشار 38.4% إلى أنّهم واثقون إلى حدٍ ما.

1. لدى إسرائيل تشريع شموليّ لحماية الحق في الخصوصيّة. كما سنفصّل لاحقًا، يشمل ذلك المادّة 7 من قانون أساس كرامة الإنسان وحرّيته؛ قانون حماية الخصوصيّة؛ مسجّل قواعد البيانات؛ قانون البيانات الائتمانيّة؛ قانون المراقبة السريّة (1979)؛ قانون الحواسيب (1995)؛ قانون المعلومات الوراثيّة وقانون حرية المعلومات. يتوافق هذا التشريع مع اعتراف الأمم المتحدة بالخصوصيّة كحق أساسيّ في الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسّياسيّة. ولكن كما جاء في تقارير سابقة لحملة، ما زال المواطنون الفلسطينيّون في إسرائيل، المقدسيّون الفلسطينيّون، والسكان الفلسطينيّون في الضفّة الغربيّة وقطاع غزة، يعانون في كثير من الأحيان من سلب وانتهاك لهذه الحقوق.

إلى أيّ حدّ أنتم واثقون من قدرتكم على حماية معلوماتكم وخصوصيتكم على الشبكة؟

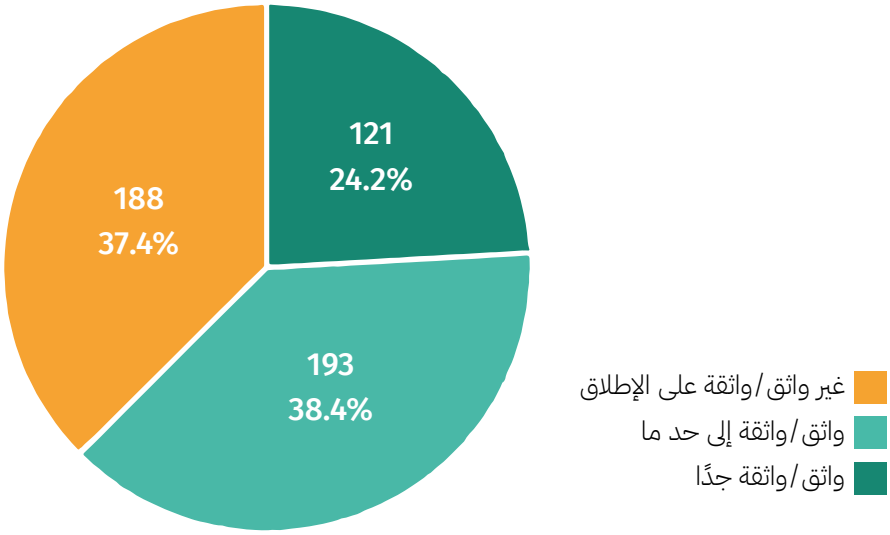

يعاني المقدسيّون والمقدسيّات منذ عقودٍ من المراقبة والسّيطرة المشدّدة والمنتهكة للخصوصيّة من قبل السلطات الإسرائيليّة.[2] ونشهد تصاعدًا ملحوظًا لهذه الممارسات منذ الانتفاضة الثانية (2000-2005) واستمرار التوسّع الإسرائيليّ في الأحياء الفلسطينيّة في مختلف أنحاء البلدة. وبالفعل، فإنّ هذه الأساليب لم تتعزّز فحسب، بل تكثّفت أيضًا. تنضم إلى أساليب المراقبة الكلاسيكيّة المتّبعة حاليًّا- التنّصت على الاتصالات السلكيّة، شبكات التجسّس، مداهمة المنازل، الاستجواب وحملات التفتيش- أنظمة مراقبة رقميّة مؤتمتة أكثر فأكثر. يشمل ذلك المراقبة بواسطة كاميرات ذات نظام الدوائر التلفزيونيّة المغلقة المزوّدة بتقنيات بيومتريّة، استقاء البيانات من وسائل التواصل الاجتماعيّ، التجسّس الإلكترونيّ، الاستطلاع بالطائرت المسيّرة وأنظمة التنبؤ بالسّلوك الإجراميّ.[3] يتتبّع نظام "مباط 2000" للتعرّف على الوجه، السكان الفلسطينيّين في المدينة منذ مطلع الألفية الثالثة. أفاد مسؤولون أمنيّون بأنّ كاميراتهم تتيح عرض 95% من البلدة القديمة.[4] حتى 2017، اعتمدت السلطات الإسرائيليّة على خوارزميّات التنبؤ بالسلوك الإجراميّ لاستقاء البيانات من وسائل التواصل الاجتماعيّ وأنظمة الاتصالات الأخرى، لتلقي توصيات بخصوص الأشخاص الذين يجب توقيفهم استنادًا إلى احتمال قيامهم بارتكاب ما يسمّونه عملًا إرهابيًّا، والمعرّف عمدًا بشكلٍ مبهم، ويشمل غالبًا الخطاب والنشاط السياسيّ السلميّ. اعتُقل الآلاف بناءً على توصيات هذه الأنظمة، والتي يجد خبراء الحقوق الرقميّة أنّها تنطوي على ارتكاب الأخطاء وتفشل في كبح العنف.[5]

2. Cohen, Hillel. *The Israeli Security Agencies and Israeli Arabs: 1948-1967.* (Berkeley, CA: University of California Press, 2010); Tawil-Souri, Helga. "Surveillance Sublime: The Security State in Jerusalem." *Jerusalem Quarterly.* (2016). 68. 65-65.
3. For more refer to Who Profits, '"Big Brother" in Jerusalem's Old City: Israel's Militarized Visual Surveillance System in Occupied East Jerusalem', November 2018, link
4. Yanovsky, Roy. "A Terrorist stabs, returns to the scene the next day, is caught." November 18, 2024. *Ynet.com.* link
5. Brown, John. "Arrest of Palestinians for Potential terror brings new meaning to minority report." 24 April, 2017. Haaretz. link

نظرًا للتوزيع المفرط لتقنيات المراقبة في أرجاء المدينة، يصف الصحفيّون، الباحثون والمسؤولون الإسرائيليّون مدينة القدس على أنّها "أحد الأماكن الأكثر خضوعًا للمراقبة". جاء في تقرير لحملة صدر عام 2021 أنّ أنظمة المراقبة ضاءلت بشكلٍ ممنهج من حرية الفلسطينيّين في التنقّل والتعبير، ومن حقّهم في الاحتجاج.[6] وفقًا لتقرير صادر عام 2022 عن منظّمة العفو الدوليّة ، فإنّ البنى التحتيّة للمراقبة في القدس الشرقية "حاضرة في كلّ مكان" وهذا يعني أنّ "الفلسطينيّين لا يعيشون في ظل غياب الأمان فحسب، بل إنّهم معرّضون أيضًا لاعتقالات تعسّفيّة وللاستجواب والتوقيف".[7] يُتّهم عددٌ كبير من المعتقلين بـ "التحريض على الإرهاب"، وهو فعلٌ معرّف بشكل مُبهم، وقد ينطبق أحيانًا على فعلٍ غير مضرّ مثل مشاركة أغنية أو وضع إشارة "أعجبني" على منشور شخص ما على وسائل التواصل الاجتماعيّ.[8]

منذ السابع من أكتوبر 2023، شدّدت السلطات الإسرائيليّة مراقبتها للفلسطينيّين في المدينة. انتشرت الحواجز الأمنيّة المتنقّلة ودوريّات الشرطة وازدادت عمليّات مداهمة المنازل، وازداد اعتماد السلطات على وسائل التواصل الاجتماعيّ، الاستطلاع بالطائرات المسيّرة، الدوائر التلفزيونيّة المغلقة والمراقبة البيومتريّة لتتبّع المدنيّين وتوقيفهم.[9] هناك إفادات عديدة عن المعاملة المهينة، مثل تفتيش المدارس الابتدائيّة في البلدة القديمة، توقيف المسافرين يوميًا عبر الحواجز الأمنيّة دون أي سبب ومداهمة المنازل، المشافي والمدارس بشكل اعتباطيّ.[10] معدّلات الاعتقال بلغت أعلى المستويات في المنطقة. وفقًا للأمم المتّحدة، وحتى شهر أيلول الماضي، اعتقلَ أكثر من 10,700 فلسطينيّ من قِبل السلطات الإسرائيليّة منذ بداية الحرب في الضفة الغربيّة، بما في ذلك مدينة القدس.[11] ما زال العديدون يقبعون في المعتقلات في ظروف تصفها منظّمة حقوق الإنسان الإسرائيليّة، بتسيلِم، على أنّها مسيئة.

يستحيل التحقّق من عدد القدسيّين المعتقلين من قِبل السلطات الإسرائيليّة المتّهمين بالتحريض على الإرهاب. العديدون منهم معتقلون إداريًّا بدون محاكمة- أيّ أنّهم معتقلون بدون محاكمة بل استنادًا إلى الافتراض أنّهم ينوون خرق القانون في المستقبل- إلى أن يُطلق سراحهم في نهاية المطاف دون تقديمهم للمحاكمة أمام قاضٍ. ولكن الأرقام المتاحة تشير إلى اتجاهٍ مقلق. حتى 1 أيار 2024، قدّمت ضد فلسطينيّين مقدسيّين فقط 109 لائحة اتّهام بالتحريض على الإرهاب.[12] كانت تلك زيادة ملحوظة قياسًا بالسنوات الماضية. ففي الفترة ما بين 2018 و 2022، قدّمت 84 لائحة اتهام فقط ضد فلسطينيّين مواطنين في إسرائيل وفلسطينيّين مقدسيّين. بالإضافة إلى التوقيف والاعتقالات، تضمّن تقرير صادر عن حملة في صيف 2024 مسحًا شمل 409 فلسطينيّ من مواطني إسرائيل، ووجد أنّ أكثر من 50% منهم عرفوا شخصًا خضع للاستجواب من قِبل السلطات الإسرائيليّة بسبب منشوراتهم على وسائل التواصل الاجتماعيّ، وأكثر من 70% حرصوا على الرقابة الذاتيّة خشية العقاب.

6. "توسيع نطاق المراقبة في القدس وأثر ذلك على الحقوق الرقميّة للمقدسيّين." *7amleh*. تشرين الأول 2021. link
7. "Automated Apartheid: How Facial Recognition Fragments, Segregates and Controls Palestinians in the OPT." 2023. Amnesty International. link, 67.
8. For more on this see: Goodfriend, Sophia. "When Palestinian Political Speech is Incitement." *Jewish Currents*. أيلول 2021. link.
9. راجعوا "The Occupation Completes Installation of New Cameras." Najah News. 28 شباط 2024. link
10, Basumi, Nadia. "How does the Israeli Occupation Fight the Al-Aqsa Flood." 17 February 2024. Noon Post. link
11. "IOF arrests 10,700 Palestinians in West Bank Since Oct. 7th" Al Mayadeen English. 14 Sept. 2024. link
12. مراسلات مع عدالة، الأرقام مأخوذة من طلب الحصول على معلومات بموجب قانون حريّة المعلومات، تم استلامه في 30 نيسان، 2024.

المنهجيّة

يستند هذا التقرير إلى عدّة منهجيات نوعيّة. أجرى الباحثون 15 مقابلة معمّقة وغير منظّمة مع مقدسيّين من مختلف أنحاء المدينة، تتراوح أعمارهم بين 19 و 45 عامًا. كان الهدف من وراء هذه المقابلات المعمّقة فهم التغييرات الحاصلة في المراقبة والسيطرة وأثرها على جودة حياة المشاركين في المقابلات. تحدّث الباحثون مع طلاب وموظّفين من الثوري، سلوان، بيت حنينا والبلدة القديمة.

وزّع الباحثون الاستطلاع أيضًا عبر واتساب على 502 فلسطينيّ مقدسيّ، نساء ورجالًا، وبالتساوي بين فئات عمريّة مختلفة (18-65). 40% من المستطلعين هم من سكان بيت حنينا، شعفاط وكفر عقب. 35% من المستطلعين هم من سكان سلوان، البلدة القديمة، وادي الجوز، العيسوية والطور. سائر المستطلعين، 24.2%، أتوا من أحياء أخرى، بما في ذلك الشيخ جرّاح، جبل الزيتون، راس العامود وسلوان.

تم بناء الاستطلاع بالتعاون مع خبراء مهنيّين لتحليل سبل استخدام شبكات التواصل الاجتماعيّ (فيسبوك، إنستغرام، تيكتوك، تويتر، سناب شات) وتطبيقات المراسلة (واتساب، تيليغرام والرسائل النّصيّة)، قضايا الخصوصيّة على الشبكة وخارجها، والتغييرات لدى المقدسيّين والمقدسيّات الفلسطينيّين منذ السابع من أكتوبر، 2023. لاستكمال الصورة، ترافق النتائج مراجعة لأدبيات من المجال، تشمل تحليلات أكاديميّة للمراقبة وتقارير صادرة عن منظّمات من المجتمع المدنيّ.

النتائج الأوليّة

يكشف بحثنا في حمة الستار عن أساليب المراقبة الجديدة، إلى جانب تشديد السيطرة وتجريم الخطاب السياسيّ الفلسطينيّ للانتقاص من الحقوق المدنيّة للفلسطينيّين والفلسطينيّات وفرض حالة من الخوف وعدم الأمان في المدينة. يفيد فلسطينيّون وفلسطينيّات من مختلف أرجاء المدينة بأنّهم يشعرون أقل أمانًا عند استخدام المنصّات الرقميّة وتطبيقات المراسلة، وبأنّهم خرجوا من منصّات التواصل الاجتماعيّ أو مارسوا الرقابة الذاتيّة على خطابهم على شبكة الإنترنت، بينما خضع آخرون لقيود مشدّدة على حرية التنقّل. مع أنّ هذا التقرير يتمحور حول الحقوق المدنيّة، توجد لتكثيف المراقبة وإحكام السيطرة عواقب على الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة، مثل الحق في التعليم والحق في مستوى معيشة لائق.

العواقب على حقوق الإنسان

الخصوصيّة، حرية التنقّل وحرية التعبير، جميعها حقوق منصوص عليها في الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان، وبالنسبة للمواطنين الإسرائيليّين، فهي حقّ أساسيّ وفقًا لقانون أساس: كرامة الإنسان وحريته (1992). مع ذلك، وجد حملة أنّ تكثيف المراقبة وإحكام السيطرة ينتقصان من حقوق الإنسان للفلسطينيّين والفلسطينيّات المقدسيّين. يتمحور بحثنا حول عواقب ذلك على حريّة الفلسطينيّين والفلسطينيّات في التنقل والتعبير، وحقهم في الخصوصيّة.

حرية التنقّل

بعد السابع من تشرين الأول عام 2013، أغلقت السلطات الإسرائيليّة عددًا من الحواجز العسكريّة التي يعتمد عليها المقدسيّون القيمون في أحياء واقعة خلف جدار الفصل والضم العنصري، للذهاب إلى العمل والدراسة في المدينة.[13] أعيدَ فتح بعض هذه الحواجز جزئيًا خلال أسبوع واحد تقريبًا، بينما ظلّت بقية الحواجز مغلقة لمدة شهر على الأقل، وعندما أعيد فتحها، كانت تُغلق من حين لآخر بشكلٍ اعتباطيّ. أفاد 57.2% من المستطلعين بأنّ تنقّلاتهم خارج مدينة القدس وداخلها تغيّرت من بدء الصراع.

هل طرأ أيّ تغيير على تنقّلاتكم خارج مدينة القدس منذ بدء الصراع؟

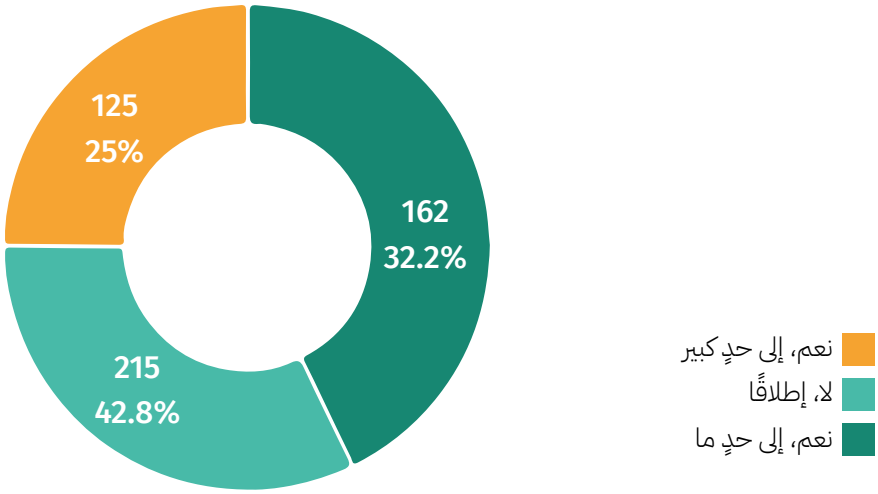

القيود على حرية التنقّل أثّرت أيضًا على الأمن الاقتصاديّ وعلى التعليم في أرجاء المدينة. العديد من الفلسطينيّين والفلسطينيّات تركوا أو فقدوا عملهم نتيجة للقيود، وانتقلت بعض المدارس للتعلّم عن بعد حتى عطلة الشتاء. كان لهذه السياسة أثر على حرية الفلسطينيّين في التنقّل. أفاد معظم المشاركين في المقابلات بانخفاض دخلهم بسبب القيود، وأفاد جميع مرتادي المدارس بأنّهم خسروا وقتًا من الدروس بسبب الإغلاقات. بالنسبة لهؤلاء الذين حضروا الدروس عن بُعد، فإنّ تقدّمهم التعليميّ أعيق بسبب شهور طويلة من التعلّم عن بعد.

13. "Closing Checkpoints Around Jerusalem to Palestinian Entry." 7 November 2023. Association for Civil Rights Israel. link

منذ ذلك الحين، فرضت الإغلاقات بدون إخطار مسبق، واتخذت معظم الحواجز التي ظلّت مفتوحة تدابير أمنيّة مشدّدة. يفيد المسافرون عبر الحواجز بتعرّضهم لمعاملة مسيئة، تعريتهم بهدف تفتيشهم، مصادرة هواتفهم، بالإضافة إلى التكدّس المروريّ. أفاد 30% من المستطلعين بأنّهم لا يشعرون بالأمان على الإطلاق أثناء تنقّلاتهم داخل المدينة، بينما أفاد 43.6% بأنّهم يشعرون بالأمان إلى حد ما.

هل تشعرون بالأمان أثناء التنقّل بين مناطق مختلفة في القدس؟

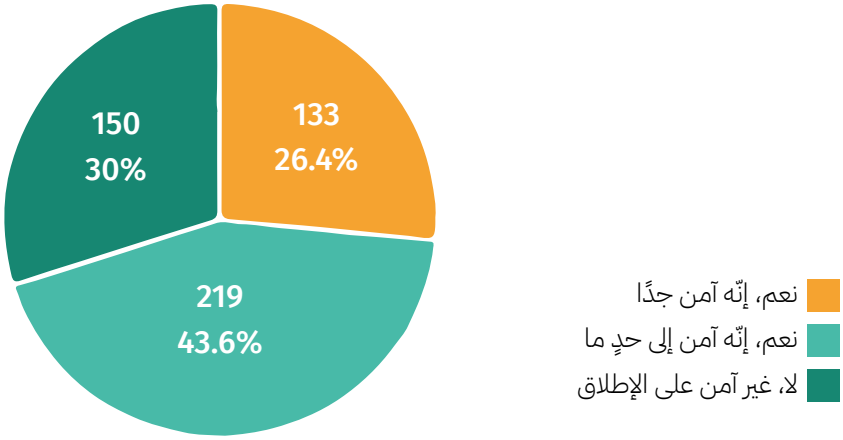

المستطلعون الذي أفادوا بعدم الشعور بالأمان ينسبون ذلك لممارسات السلطات الإسرائيليّة غير المتوقّعة. وضّحت إحدى المستطلعات من بيت حنينا أنّها تجنّبت السفر إلى مكان عملها، من منزلها إلى الشيخ جرّاح في الشهور الأولى من الحرب. "الأشهر العديدة الأولى كانت الأشد صعوبة. كنا نخاف جدًا من السفر بالحافلات من بيت حنينا إلى الشيخ جرّاح. التعليم تمّ عن بعد لعدّة شهور، لأنّه لم يكن باستطاعة الطلاب والمعلّمين الحضور إلى المدرسة". قالت، "كان السفر عبارة عن مخاطرة كبيرة، حتى من أحياء أخرى في القدس. كانوا يوقفون الناس عند الحواجز طيلة الوقت، ولم أذهب إلى العمل في حينه".

في السنة التي اندلعت فيها الحرب، نصبت الشرطة الإسرائيليّة حواجز أمنيّة مؤقّتة في أرجاء المدينة لتفتيش السكان وإغلاق الأحياء أو المخيّمات.[14] تُكثّف هذه الممارَسة بعد فترات الاضطرابات. بعد اضطرابات عام 2021 مثلا، عزلت الحواجز الأمنيّة حيّ الشيخ جرّاح عن سائر أجزاء المدينة. انتشرت هذه الحواجز الأمنيّة على مدار السنة الماضية، خاصةً حول البلدة القديمة، سلوان والشيخ جرّاح. استخدمت هذه الحواجز دوريًّا لتطويق المخيّمات وعزلها عن سائر أجزاء المدينة لعدّة أيام متتالية.

يفيد المشاركون في المقابلات بأنّ الجنود الذين يحرسون هذه الحواجز المرتجلة لا يقومون بتفتيش الأفراد والمركبات فحسب، بل أنّهم يطالبون المقدسيّين بتسليم هواتفهم الخلويّة، فتح تطبيقات المراسلة الآمنة أو مواقع التواصل الاجتماعيّ، ويطّلعون على المراسلات الشخصيّة. الأنباء عن هذه الأساليب

14. Welcome to Hell: The Israeli Prison System as a Network of Torture Camps." 5 August, 2024. B'Tselem. link, 11.

انتشرت على نطاق واسع بعد السابع من تشرين الأول، 2023. على سبيل المثال، انتِشرت أنباء عن اعتقال شبّان بسبب أفعال غير ضارة اقتصرت على مشاركة مقالات جديدة أو وضع إشارة "أعجبني" على منشورات على وسائل التواصل الاجتماعيّ، وقد اتهموا بالتحريض على العنف أو التخطيط لارتكاب عمليّة إرهابيّة. كما أفادت شابة في الـ 22 من عمرها، من وادي الجوز: "يتّجّه نحوك أحد عناصر الشرطة الإسرائيليّة، ويقول لك "أعطِني هاتفك". يفتّشون فيه ثم يعتقلونك. في الأشهر الأولى، تم ذلك بشكل مكثّف، كانوا يضعون الناس داخل السجن". قالت شابة من سلوان، 26 عامًا، "جميع الحواجز الأمنيّة محيطة بالمدينة؛ يوقفونهم (حرس الحدود) ويعتقلونهم إذا وجدوا شيئًا على إنستغرام أو على تيليجرام. أعرف الكثير من الناس الذين تعرّضوا لذلك، ذهبت أنا إلى حيفا في البداية (في بداية الحرب)، والعديد من الشباب فعلوا ذلك. كانوا يعلمون أنّهم لو بقوا في المدينة، لواجهوا الكثير من المشاكل".

تكثيف استخدام أساليب السيطرة هذه أثّر على استخدام المقدسيّين والمقدسيّات لوسائل التواصل الاجتماعيّ والإنترنت بشكل عام. قال 65.3% من المستطلعين إنّهم شعروا بأنّ استخدام وسائل التواصل الاجتماعيّ انطوى على مخاطرة شخصيّة، وقال 36.1% من المشاركين إنّهم كانوا قلقين أساسًا من مراقبة السلطات الإسرائيليّة لهم. قال 23.3% من المستطلعين إنّهم حذفوا أو حجبوا محتوى على أجهزتهم لأسباب متعلّقة بالخصوصيّة.

هل أنتم قلقون من المراقبة؟ أيّة مجموعة أو مؤسّسة تقلقكم أكثر من غيرها؟

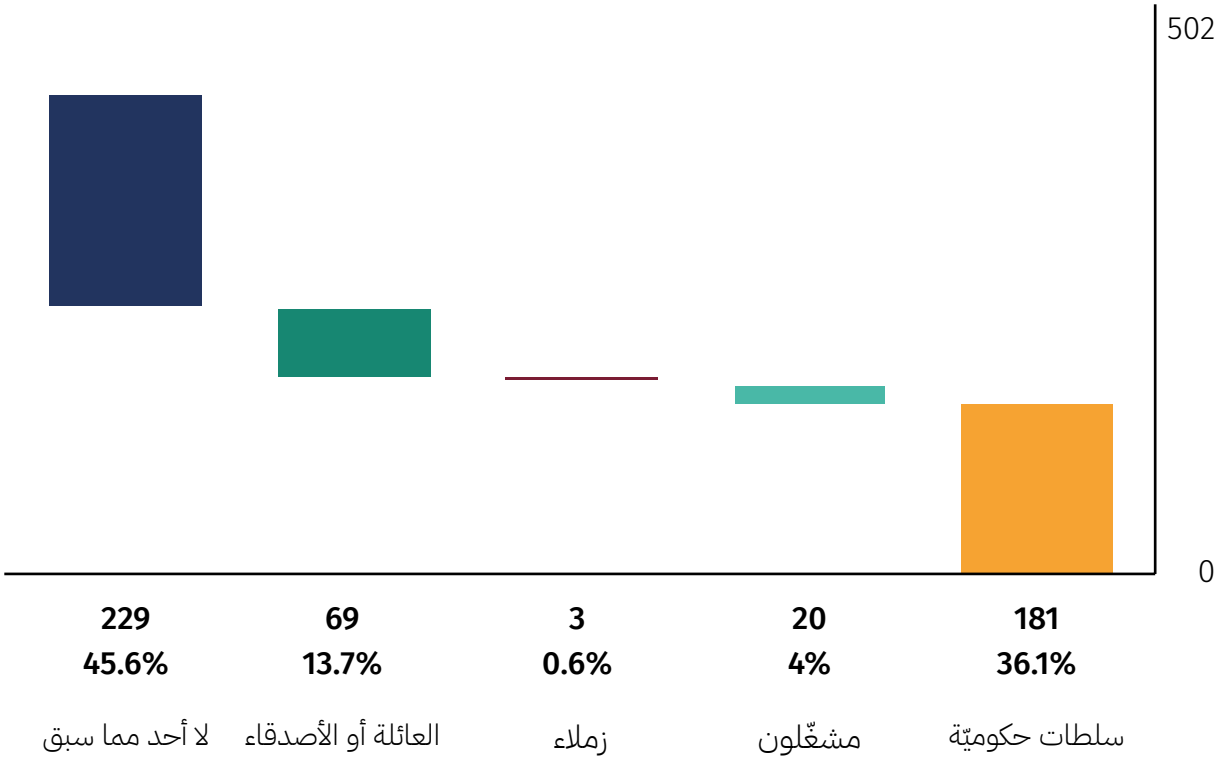

إلى أيّ حدّ تشعر/ين بأنّك معرّض/ة شخصيًّا للخطر باستخدام وسائل التواصل الاجتماعيّ؟

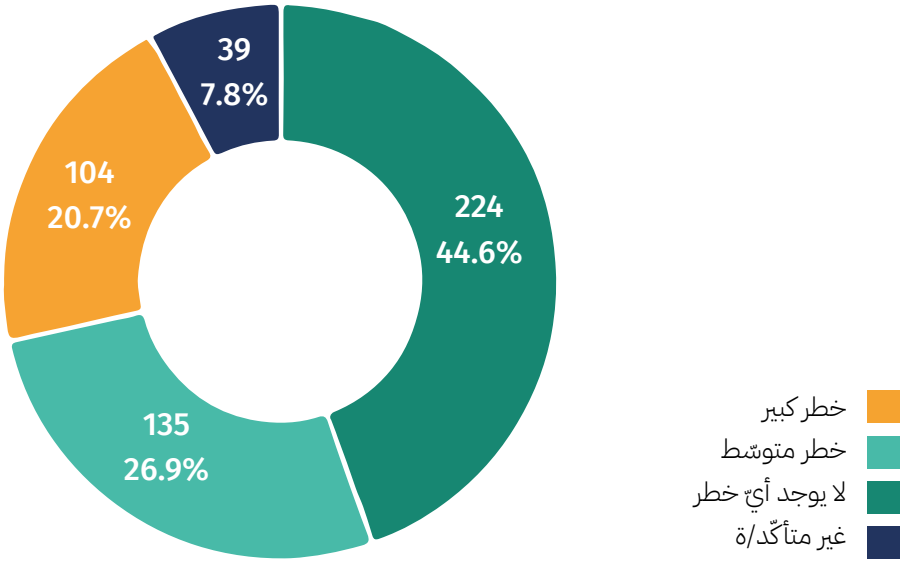

هل قمت بحذف أو حجب محتوى على هاتفك أو على وسائل التواصل الاجتماعيّ لأسباب متعلّقة بالخصوصيّة؟

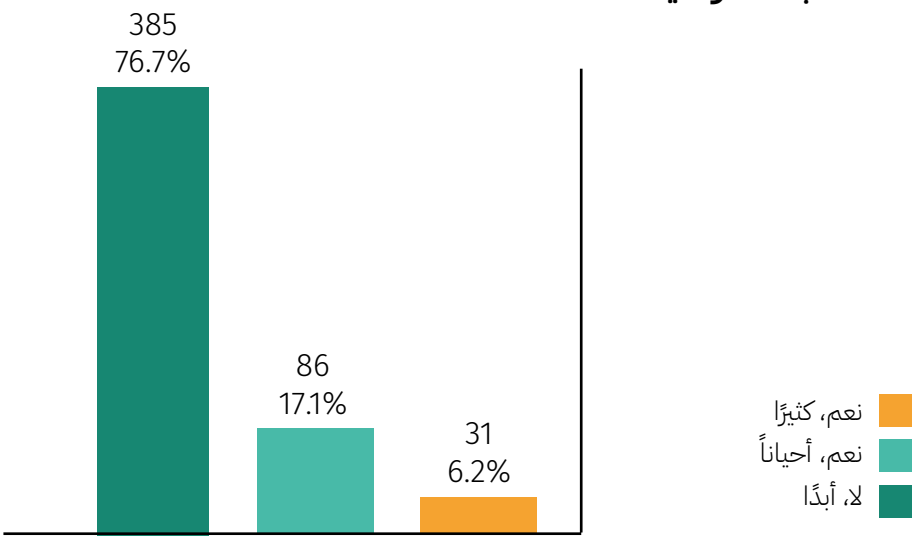

حرية التعبير

المراقبة وإحكام السيطرة على الشبكة وخارجها انطوت على فرض قيود مشدّدة على حرية التعبير لدى المقدسيّين والمقدسيّات. رصدت حملة تطوّريْن مرتبطين ببعضهما بعضًا. أولًا، حملات التفتيش التي تقوم بها الشرطة، دفعت رُبع المُستطلعين، سكان المدينة، لحذف تطبيقات التواصل الاجتماعيّ والمراسلة من هواتفهم خوفًا من اتهامهم بالتماهي مع مجموعة إرهابيّة أو التحريض على العنف. ثانيًا، المراقبة من قبل السلطات الإسرائيليّة وزملاء العمل والدراسة الإسرائيليّين على الشبكة دفعت

العديد من المشاركين في المقابلات للابتعاد تمامًا عن وسائل التواصل الاجتماعيّ: أفاد هؤلاء الذين تابعوا نشاطهم على الشبكة بأنّهم يمارسون الرقابة الذاتيّة على خطابهم ومنشوراتهم. وسط الأعداد الكبيرة للاعتقالات والاتهامات بالتحريض- عادةً بسبب التعبير عن آراء سياسيّة على شبكات التواصل الاجتماعيّ- فإنّ هذه الجهود لا تسهم كثيرًا في تبديد الخوف مِن الاحتمال بأنّ كلّ ما يُقال وما يحدث على الشبكة قد يُستخدم لتبرير توقيفهم واعتقالهم. قالت شابة، 20 عامًا، من كفر عقب: "لا أستخدم وسائل التواصل الاجتماعيّ إطلاقًا، لأنّه من الواضح أنّ كلّ شيء مراقب. يدخل الناس إلى السجن، يُطلق سراحهم، ينشرون شيئًا ما ثم يُعتقلون مجدّدًا".

تشير نتائج الاستطلاع إلى أنّ المقدسيّين والمقدسيّات كانوا قلقين جدًا من مراقبتهم على المنصّات الرقميّة. أعرب 37% من المقدسيّين والمقدسيّات عن قلقهم من تعرّضهم للمراقبة على منصّات التواصل الاجتماعيّ. أفاد معظم المستطلعين--63%--بأنّهم لم يكونوا قلقين من مراقبتهم على منصّات عينيّة.

إلى أيّ حد أنتم قلقون من مراقبتكم على منصّات التواصل الاجتماعيّ؟

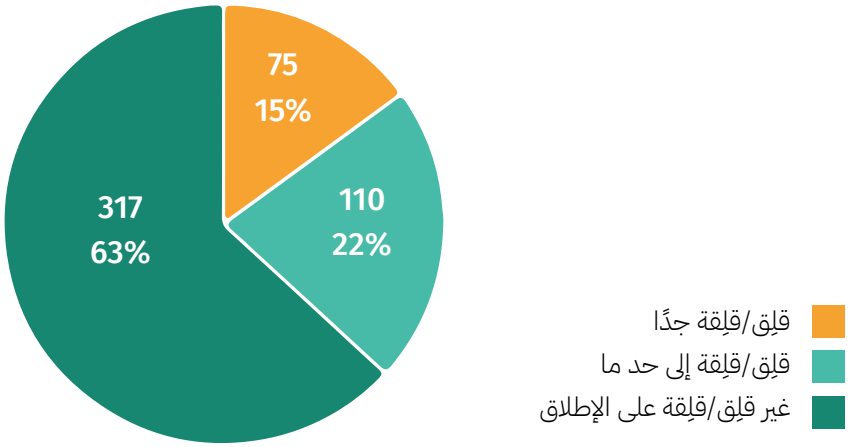

إلى أيّ حد أنتم قلقون من مراقبتكم على منصّات المراسلة (على سبيل المثال، واتساب، تيليجرام)؟

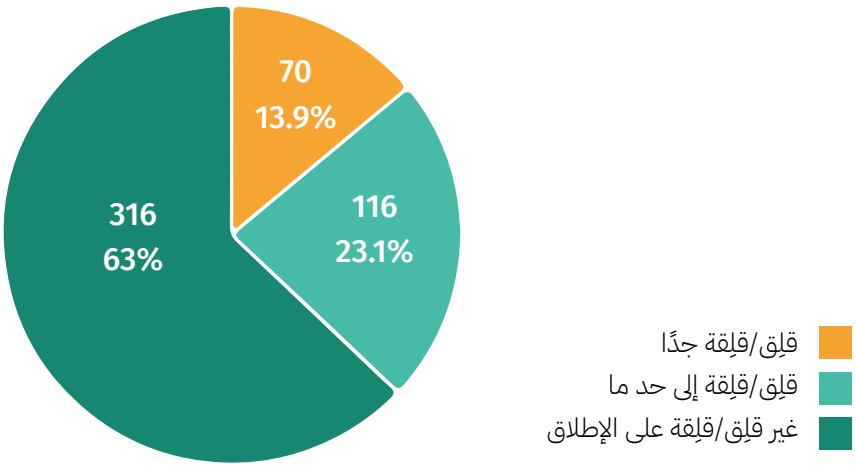

إلى جانب أساليب السيطرة التقليديّة، استندت السلطات الإسرائيليّة إلى صلاحيات المراقبة الواسعة على وسائل التواصل الاجتماعيّ والاتصال البُعديّ لتنفيذ حملات اعتقال في مختلف أرجاء المدينة. خوارزميات استقاء البيانات من وسائل التواصل الاجتماعيّ تحديد الحسابات التي يُفترض أنّ أصحابها سيرتكبون فعلًا جنائيًّا، الأمر الذي يبرّر بعض الممارسات مثل مداهمة المنازل، التوقيف والاعتقال بدون محاكمة، حتى إن لم ترتكب مخالفة جنائيّة. مع أنّ عدد الأشخاص المعتقلين إداريًّا ازداد زيادة مطردة كلّ سنة، إلّا أنّ عددهم بلغ مستويات غير مسبوقة منذ عام 2023. وفقًا لمؤسّسة الضمير، فإنّ عدد المعتقلين الفلسطينيّين إداريًّا في الوقت الحاليّ أكبر من أي وقت مضى منذ عام 1967. عدد القاصرين المُعتقلين إداريًّا ازداد بـ 1,1178%.[15] "أثبتت هذه الأساليب فاعليتها"، قال أحد سكان سلوان، 28 عامًا: "أصبح الجميع خائفين من قول أي شيء".

تزامنت هذه الممارسات مع فرض تقييدات مشدّدة على الهيئات الإعلاميّة المقدسيّة- فقد داهمت السلطات الإسرائيليّة مكاتب الجزيرة في القدس الشرقيّة وفي الضفة الغربيّة، وأصدرت أمرًا يقضي بوقف نشاط المؤسّسة الإعلاميّة الدوليّة الجزيرة في الأراضي الفلسطينيّة المحتلة.[16] وثّقت لجنة حماية الصحفيّين اعتقال 69 صحفيًّا في الضفة الغربيّة، غزة والقدس منذ بداية الحرب.[17]

أخافت هذه الممارسات مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعيّ الفلسطينيّين- أفاد معظم المستطلعين بأنّ المراقبة قيّدت حريتهم وأشار عديدون إلى أنّ صمتهم يعود إلى خطر خضوعهم للمراقبة الحكوميّة. اتّفق 65.5% على أنّ المراقبة أثّرت على حريتهم في التعبير على وسائل التواصل الاجتماعيّ ومنصّات المراسلة، وقال 62.5% منهم إنّ المراقبة أثّرت على حريتهم في التعبير خارج الشبكة أيضًا. بالإضافة إلى ذلك، أفاد 65.3% من المستطلعين بأنّهم يشعرون بأنّ وسائل التواصل الاجتماعيّ تعرّضهم لخطر شخصيّ، بحيث أعرب 36.1% عن قلقهم من مراقبة السلطات الحكوميّة لنشاطهم على الشبكة.

15. "Arbitrary Aministrative Detention: A Crime with Unlimited Scope." *Adameer*. July 2024. link
16. Israel Raids and Shuts Down Al Jazeera's Bureau in Ramallah and the West Bank." 24 September 2024. *Associated Press*. link
17. Daoud, Doja et al. "Arrests of Palestinian Journalists Since Start of Israel-Gaza War." 7 October 2024. *Committee to Protect Journalists*. link

هل تعتقدون أنّ المراقبة تؤثّر على حريتكم في التعبير على وسائل التواصل الاجتماعيّ أو على منصّات المراسلة؟

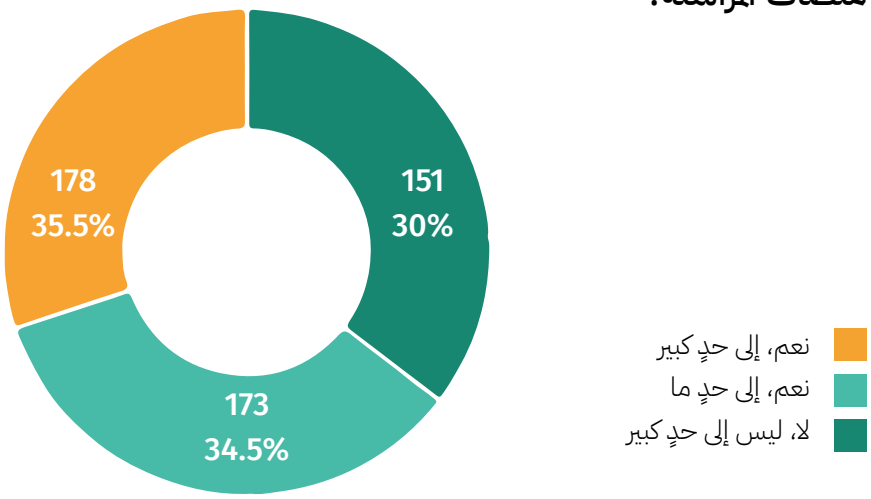

هل تعتقدون أنّ المراقبة تؤثّر على حريتكم في التعبير في حياتكم اليوميّة؟

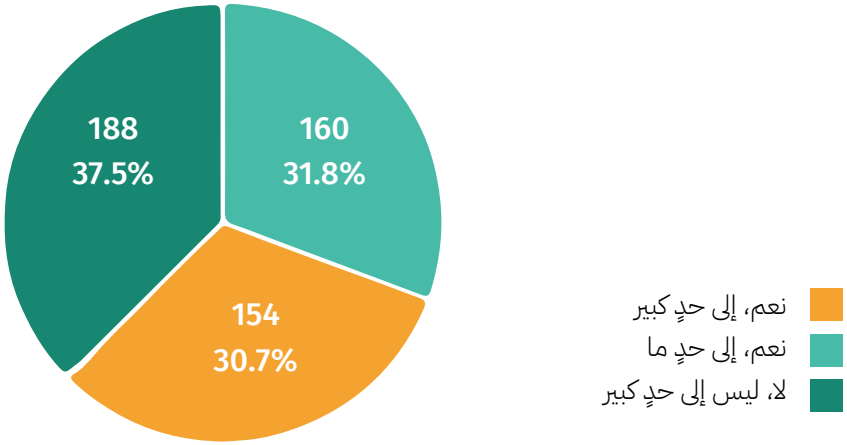

هل تمارسون الرقابة الذاتيّة في منشوراتكم على وسائل التواصل الاجتماعيّ؟

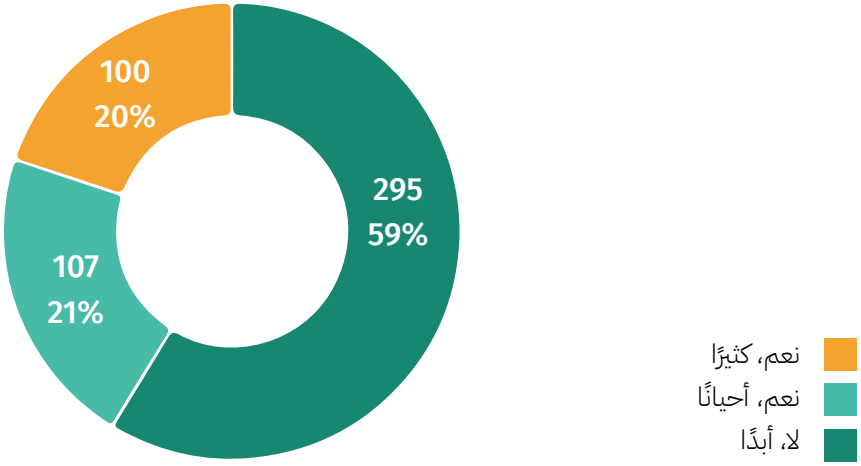

أشار المشاركون في المقابلات إلى أنّ الخوف من المراقبة والاعتقال من قبل السلطات ازداد بسبب زملاء العمل والدراسة الذين كانوا يرصدون ويراقبون خطابهم على الشبكة. أفاد خمسة مشاركين من أصل 15 مشاركًا كانوا يعملون أو يدرسون في القدس الغربيّة، بأنّهم توقّفوا عن نشر أيّ محتوى. أفاد ستة بأنّه تمّ حظرهم على يد زملاء يهود إسرائيليّين منذ بداية الحرب. أفاد أقل من نصف المستطلعين بقليل بتعرّضهم لسلوك مماثل. قال 41% من المستطلعين إنّهم يمارسون الرقابة الذاتيّة على منشوراتهم على وسائل التواصل الاجتماعيّ، بينما أفاد عدد مماثل بأنّهم يمارسون الرقابة الذاتيّة على المحتوى الذي يشاركونه على تطبيقات المراسلة الخاصّة.

المراقبة والمضايقة من قبل أفراد

تعرّض مستطلعون آخرون لمضايقة ممنهجة من قبل زملائهم اليهود الإسرائيليّين. في كلية هداسا، أنشأ طلاب يهود إسرائيليّون حسابات مزيّفة متظاهرين بأنّهم طلاب فلسطينيّين لمراقبة حسابات زملائهم الفلسطينيّين. في الأشهر القليلة الأولى من الحرب، أعدّوا تقريرًا مكوّنًا من 55 صفحة، مليئًا بصور (لقطات) شاشة لمنشورات نشرها زملاؤهم على وسائل التواصل الاجتماعيّ، وأرسلوا هذه المعلومات إلى الكوادر الإداريّة، وفقًا لشهادة طالب فلسطينيّ ملتحق بالكلية. تعرّض بعض الطلاب للتحقيق والفصل المؤقّت، بينما استبعدت طالبة عن الدراسة لمدة فصل كامل. كانت قد استبدلت صورتها على حسابها لصورة "أنا أدعم غزة".[18]

كان ذلك مجرّد جزء من نزعة إقليميّة واسعة النطاق عَقَبت بداية الحرب، وحظيت بتغطية في الصحافة العبريّة والعربيّة. وفقًا لعدالة، ففي الأشهر الستة الأولى من الحرب، باشرت 36 جامعة وكلية إسرائيليّة بإجراءات تأديبيّة ضد 124 طالبًا فلسطينيًّا بسبب منشورات على حساباتهم الشخصيّة على وسائل التواصل الاجتماعيّ. نصف هذه الحالات تقريبًا (47%) انتهت باستبعاد الطالب مؤقّتًا أو فصله نهائيًّا.[19] شدّد محامو عدد كبير من الطلاب الذين خضعوا للتحقيق من قبل مؤسّساتهم التعليميّة والسلطات الإسرائيليّة على أنّ موكّليهم لم ينشروا محتوى مثيرًا للغضب- وأنّ كلّ ما نشروه أو أعادوا مشاركته كان محتوى متعاطفًا مع القتلى المدنيّين في غزة.[20]

تداعيات الترهيب

في عام 2021، أفاد حملة بأنّ المراقبة على الشبكة من قِبل السلطات الإسرائيليّة وزملاء العمل والدراسة أرهبت مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعيّ الفلسطينيّين.[21] لكن في العام نفسه، شدّد المستطلعون قبل عدة سنوات على أنّ الدعم الدوليّ-والحراك الجماهيريّ داخل المدينة ضد التوسّع الاستيطاني- ساهما في تحقيق شيء من التوازن أمام هذا التهديد. لجأ العديدون على أيّ حال إلى

18. للمزيد من المعلومات عن واقعة مماثلة في كلية هداسا، انظروا: Kadri-Ovadia, Shira. "A Student at the Kibbutz Seminary Claimed the College 'Embraces Terrorist supporters'" Was Permanently Expelled." 25 December 2024. *Haaretz*. link
19. "Repression of Palestinian Students in Israeli Universities and Colleges." Adalah. 9 May 2024. link.
20. "Law passed criminalizing viewing of 'pro-resistance content." Al Najah News. 8 November 2023. link, Shira. 2024. "Israeli University Suspends Eight Students Claiming The Supported Hamas." 1 January, 2024. *Haaretz*. link
21. "The Expansion of Surveillance in Jerusalem and Impact on Jerusalemites Digital Rights." 7amleh. October 2021.

منصّات التواصل. ولكنّ الوضع لم يعد كذلك. قال جميع المشاركين في المقابلات إنّهم امتنعوا عن نشر أيّ محتوى مرتبط بالحرب خوفًا من الردود الانتقاميّة من السلطات الإسرائيليّة، زملاء العمل الإسرائيليّين، زملاء الدراسة الإسرائيليّين والمسؤولين الإداريّين في المدارس.

هل أصبحت أكثر أو أقل نشاطًا على وسائل التواصل الاجتماعيّ ومنصّات المراسلة في السنة الأخيرة؟

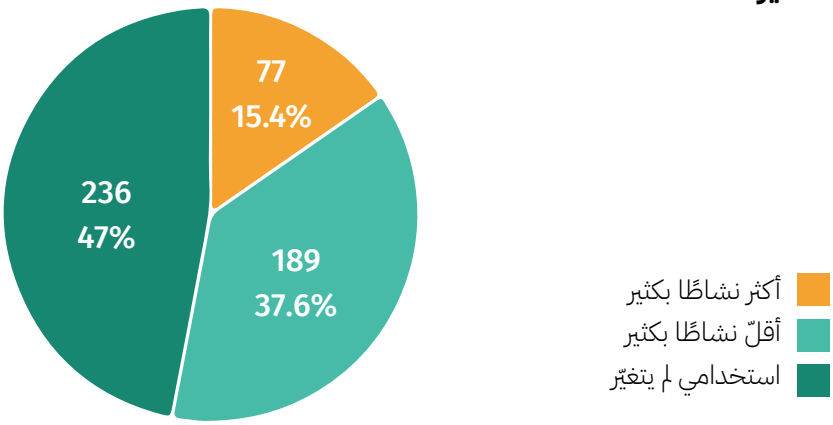

الحق في الخصوصيّة

ينصّ البند 12 من الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان والبند 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسّياسيّة على الحق في الخصوصيّة. وكما يوضّح المقرر الخاص المعني بالخصوصيّة في الأمم المتّحدة، فإنّ "الخصوصيّة تتيح المجال للتمتّع بالحقوق الأخرى: التطوّر والتعبير الحرّ عن شخصيّة الفرد، هويته ومعتقداته، وقدرته على المشاركة في الحياة السياسيّة، الاقتصاديّة، الاجتماعيّة والثقافيّة.[22] اعترافًا بأهميّة الخصوصيّة لكرامة الإنسان وحريته، ينصّ النظام القانونيّ الإسرائيليّ منذ وقت طويل على واجب حماية خصوصيّة المواطنين الإسرائيليّين. لكن كما جاء آنفًا، فإنّ سكان القدس والمواطنون الفلسطينيّون في إسرائيل، بالإضافة إلى سكان الضفة الغربيّة وغزّة، يُحرمون من هذه الحقوق بشكل ممنهج بذريعة حماية الأمن القوميّ الإسرائيليّ. المراقبة واسعة النطاق في القدس أضعفت إحساس الفلسطينيّين المقدسيّين بالخصوصيّة في المدينة منذ بداية الاحتلال الإسرائيليّ، وتعزّز ذلك أكثر فأكثر مع انتشار البنى التحتيّة المخصّصة للمراقبة- خاصة بواسطة الكاميرات، الطائرات المسيّرة وأبراج المراقبة- في السنوات الأخيرة.[23] إلى جانب إحكام السيطرة ومساعي التجريم منذ السابع من تشرين الأول 2023، أثارت هذه الأساليب الخوف على نطاق واسع وسلبت الفلسطينيّين حقّهم في المشاركة الكاملة في الحياة السياسيّة، الاقتصاديّة والاجتماعيّة في مدينتهم.

22. "Special Rapporteur on the Right to Privacy." United Nations Human Rights Office of the High Commissioner. link
23. Amnesty researchers note there are "one or two CCTV Cameras for every five meters walked in the old city." they also find that "Israeli authorities have installed blanket camera surveillance" across the two kilometres separating sheikh jarrah from Damascus gate, one of the busiest urban spaces in the city. (Automated Apartheid: 7, 11)

بعد السابع من تشرين الأول، 2023، سارع مسؤولون إسرائيليّون، مثل إيتمار بن غفير، لإحكام السيطرة على المدينة. نصب الحواجز على الطرقات وحملات التفتيش أعلاه اضطرت عددًا كبيرًا من المقدسيّين لالتزام منازلهم، خاصةً في الأشهر الأولى من الحرب. مراقبة وسائل التواصل الاجتماعيّ وتقنيات الاتصال الرقميّة، بالإضافة إلى الاستطلاع بالطائرات المسيّرة والمراقبة بكاميرات الدوائر التلفزيونيّة المغلقة، جعلت الكثيرين يشعرون بأنّهم غير محميّين على الإطلاق من المراقبة على يد السلطات الإسرائيليّة. "لا وجود للخصوصيّة في القدس"، هذا ما قاله للباحثين أحد سكان كفر عقب، 20 عامًا، "لا يوجد شيء كهذا".

تبيّن نتائج الاستطلاع أنّ غالبيّة المستطلعين لحظوا تغييرًا في تواجد الشرطة والحواجز الأمنيّة في أحيائهم نتيجة لهذه السياسات. قال 52.7% من المستطلعين إنّ تواجد الشرطة وعدد الحواجز الأمنيّة في أحيائهم تغيّر.

هل لحظت أيّ تغييرات في عدد الحواجز الأمنيّة أو في تواجد الشرطة في حيّكم في السنة الأخيرة؟

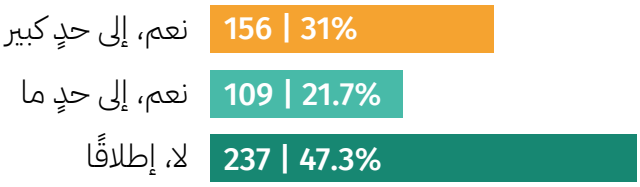

في المقابلات، قال المشاركون إنّ انتهاك خصوصيتهم على الشبكة وخارج الشبكة أدى إلى إقصاء الفلسطينيّين خارج الفضاءات الاقتصاديّة، الاجتماعيّة والسياسيّة. غالبية المشاركين في المقابلات التي أجراها حملة التزموا الصمت على وسائل التواصل الاجتماعيّ وتطبيقات المراسلة، أو أنّهم حذفوا هذه المنصّات تمامًا. قال جميع المشاركين في المقابلات إنّهم فوتوا فرصًا للدراسة أو كسب دخل نتيجةً لممارسات المراقبة والسيطرة في المدينة منذ السابع من تشرين الأول، 2023. هؤلاء الذين اعتُقِلوا من قِبل السلطات لم يتمكّنوا من الذهاب إلى العمل و/أو المدرسة، بينما فُصل آخرون نهائيًا بسبب منشوراتهم على الشبكة أو لكونهم قيد المحاكمة.

منظّمات حقوق الإنسان تؤطّر أساليب المراقبة وإحكام السيطرة التي تمارسها السلطات الإسرائيليّة على أنّها شكل من أشكال الترهيب المنهج، وقد أثبتت هذه الأساليب فشلها في القضاء على الجريمة والعنف. وفقًا لمنظّمة حقوق الإنسان الإسرائيليّة، بتسيلِم، فإنّ الاعتقال الجماعيّ "يهدف إلى التوضيح أنّ أيّة محاولة، وإن لم تكن مهمّة أو مؤثّرة، لمقاومة الممارسات القمعيّة الإسرائيليّة والفصل العنصريّ، قد تؤدّي إلى الاعتقال دون محاكمة وإلى العنف وحتى التعذيب".[24] تفيد منظّمة العفو الدوليّة بأنّ المراقبة في القدس هي "جزء من بيئة قهريّة تحوّل حياة الفلسطينيّين إلى جحيم، وتهدف إلى إرغام الفلسطينيّين على مغادرة مناطق مهمّة استراتيجيًّا بالنسبة للسلطات الإسرائيليّة".[25] في الأشهر

24. "Welcome to Hell: The Israeli Prison System as a Network of Torture Camps." 5 August, 2024. B'Tselem. link
25. Automated Apartheid: How Facial Recognition Fragments, Segregates and Controls Palestinians in the OPT." 2023. Amnesty International. link, 75.

الأخيرة، خرج إيتمار بن غفير- وزير الأمن القوميّ الذي تشرف وزارته على قوات الشرطة الإسرائيليّة في المدينة- بتصريحات مماثلة. في شهر شباط، برّر جهود وزارته الساعية لتقييد حرية الفلسطينيّين في التنقّل والتعبير بالقول إنّ "حياة الإسرائيليّين اليهود أهمّ من حياة الفلسطينيّين".[26]

في المقابلات مع المقدسيّين والمقدسيّات، وجدت حملة أنّ أساليب المراقبة العشوائيّة التي تتّبعها السلطات الإسرائيليّة في القدس تحقّق هذا الأثر. "الإرهاب يحقّق مبتغاه"، يقول أحد سكان سلوان، 35 عامًا، "أشعر بأنّه لم يتبق لي شيء هنا، ولكن لا يوجد لديّ مكان آخر يمكنني اللجوء إليه".

أعرب المستطلعون أيضًا عن قلقهم من المراقبة. أفاد 16.7% بأنّهم يشعرون بالقلق من الشديد من المراقبة في حياتهم اليوميّة، بينما أفاد 30.8% بأنّهم يشعرون بالقلق إلى حد ما.

إلى أيّ حد تشعرون بالقلق من مراقبتكم في حياتكم اليوميّة بشكل عام؟

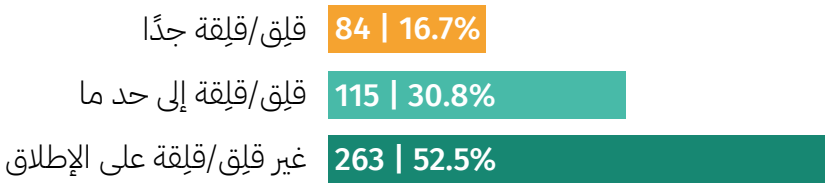

توصيات سياساتيّة

على ضوء الضرورة المُلحة لحماية الحقوق الرقميّة والحريّات المدنية للفلسطينيّين، تشدّد حملة على أهمية مساءلة السلطات الإسرائيليّة عن ممارسات المراقبة التي تتّبعها، والحرص على ألّا تنطوي التقنيات المستخدمة على انتهاك الحقوق الأساسيّة للفلسطينيّين. لتحقيق ذلك، من المهمّ اتباع نهج متعدد الأطراف، يضم صنّاع السياسات، المجتمع المدنيّ وشركات خاصّة. فيما يلي بعض التوصيات المهمّة:

إلى صنّاع القرار والجهات المسؤولة عن الامتثال للواجبات الدوليّة

- **تعزيز الرقابة الدوليّة-** على الجهات دوليّة، بما في ذلك منظّمة الأمم المتّحدة، محكمة العدل الدوليّة والمحكمة الجنائيّة الدوليّة تعميق التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي تستهدف الفلسطينيّين والفلسطينيّات، خاصة تلك المتمثّلة في المراقبة الرقميّة وانتهاكات الخصوصيّة في القدس، الضفة الغربيّة وحدود 1948.
- **تعزيز آليات المساءلة-** على القادة العالميّين ممارسة ضغوط دبلوماسيّة وتبنّي سياسات تضمن المساءلة عن انتهاكات الحقوق، خاصةً فيما يتعلّق بمراقبة الفلسطينيّين والفلسطينيّات.
- **التشجيع على حماية الحقوق الأساسيّة-** يتوجّب على الجهات المسؤولة عن الامتثال للواجبات الدوليّة حثّ السلطات الإسرائيليّة على حماية حقوق الفلسطينيّين القابعين تحت الاحتلال، واحترام خصوصيتهم وحريتهم في التعبير والتنقّل.

26. “Ben Gvir at Scene of Shooting.” 6 February 2024. The Times of Israel. link

للمجتمع المدنيّ

- **رفع الوعي-** على منظّمات المجتمع المدنيّ رفع الوعي حول انتهاك الحقوق الرقميّة وممارسات المراقبة التي تؤثّر على الفلسطينيّين والفلسطينيّات. حملات التوعيّة قادرة على توعية الجمهور وتشكيل ضغط على الأطراف المعنيّة للتطرّق إلى هذه الانتهاكات بشكل عاجل.
- **اللجوء إلى التقاضي الاستراتيجيّ وإعداد التقارير-** على منظّمات المجتمع المدنيّ العمل معًا في موضوع التقاضي الاستراتيجيّ على المستوى الدوليّ، ومتابعة توثيق الانتهاكات وتقديم التقارير للجهات ذات الصلة الناشطة في مجال حقوق الإنسان.
- **دعم حركات عالميّة لمناهضة الانتهاكات المقترنة بالمراقبة-** على منظّمات المجتمع المدنيّ توطيد التحالفات مع منظّمات حقوق الإنسان الدوليّة، المساهمة في الحركات العالميّة التي تدعو لوضع أنظمة مشدّدة بخصوص ممارسات المراقبة التي تنطوي على انتهاك الخصوصيّة، خاصةً في المناطق المحتلة والمتأثّرة بالصراعات.

لشركات القطاع الخاص

- **تطبيق معايير أخلاقيّة والامتثال لواجبات حقوق الإنسان-** على الشركات التي توفّر تقنيّات بيومتريّة وتقنيّات مراقبة، مثل Cellebrite، مجموعة NSO و Oosto، التحقّق من أنّ هذه التقنيات لا تُستخدم بطرق تنتهك حقوق الإنسان. على الشركات مثل ميتا، مايكروسوفت وجوجل منع إساءة استخدام بنيّتها التحتيّة المحوسبة وأنظمة الذكاء الاصطناعيّ بطرق تنتهك حقوق الفلسطينيّين والفلسطينيّات.
- **تحديد شروط واضحة لاستخدام التكنولوجيا-** على الشركات التي توفّر بنى تحتيّة رقميّة وبنى تحتيّة مُخصّصة للمراقبة وضع حدود صارمة لاستخدام تقنياتها في الأراضي المحتلة، واشتراط أو حظر استخدامها في سياق انتهاكات حقوق الإنسان.
- **الالتزام بالشفافيّة والمساءلة-** على الشركات الكشف عن استخدامات تقنياتها في المنطقة، والإشراف عليها. نشجّع هذه الشركات على تبنّي آليات إبلاغ شفافة من منطلق المسؤوليّة تجاه معايير حقوق الإنسان.

اتصلوا بنا:

info@7amleh.org | www.7amleh.org

تابعونا على مواقع التواصل الاجتماعيّ: 7amleh